والدولة خدمات للمواطن لا تستطيع شركة خاصة تقديمها له : مثل الامن ، المطارات الجوية والموانىء ، المياه ، والطرق وما شابه ذلك · وحسب هذا المبدأ ، فان كل ماتستطيع شركة خاصة تنفيذه ، على الحكومة ان تتوقف عن القيام به على حساب الجمهور ومن صندوقها · وبالطبع لا انكر حق الحكومة في الاشتراك في مشاريع طلائعية لا يستطيع رأس المال الخاص او لا يرغب في تنفيذها ،ولكن هذا امر خارج عن القاعدة· ففي الولايات المتحدة ، حتى صناعة السلاح هي بين ايدي شركات خاصة ، ومن الولايات المتحدة لم يتضرر نتيجة لذلك » ، (في مقابلة مع معاريف ، ٢٧ـ٥ـ٧٧) · ويتهم ارليخ حكومات « المعراخ » السابقة في ان سياستها الاقتصادية كانت تهدف في الاساس الى زيادة تعلق المواطنين بها لخدمة اهدافها ، « فما حدث عندنا خلال سنين ـ وهذا جزء هام وبارز في اخطاء المحكم « المباني » في تنوعاته ـ هو ان الحكومة تحولت الى منافسة لمواطنيها · فمن جهة واحدة تحصل ضرائب عالية من المواطن ، ومن جهة اخرى تستعمل هذه الاموال في اقامة مشاريع تنافس بها المواطنين دافعي الضرائب · وامثلة على ذلك : الحكومة هي اكبر مستورد محتكر للمواد الغذائية الاساسية ، مثل الزيوت واللحوم والسكر والطحين والعلف والحبوب · والحكومة هي التي تتاجر بمقادير ضخمة · فهي تستثمر الاموال في ذلك ، وتقيم المخازن والادارات والموظفين ، والسيارات والسائقين ·وعليها ان تنفق مليارات من الليرات على التبريد والخزن · لماذا ؟ لكي يكون المواطن متعلقا بالجهاز الحاكم، ومستعبدا له · اما نحن فسنوقف ذلك كله · سنوجد لقب « المستورد المرخص » · كل من يستطيع ان يبرهن ، على انه يملك المال الكافي والمخازن ، والبرادات ، ويكون ملزما بالاحتفاظ بكميات وافية من الاحتياط ، بحيث يقتصر دور الحكومة على مراقبة الاسعار فقط ، من اجل منع التلاعب بها » · وتنفيذا لهذه السياسة ينوي ارليخ بيع الشركات الحكومية مثل شركة الكهرباء والمعامل الكيماوية والبترو ـ كيماوية ومعامل تكرير البترول ، حيث تطرح اسهمها في السوق للبيع · « كذلك ليس هناك سبب لان يكون للحكومة سيطرة مطلقة على مديرية عقارات اسرائيل ، وليست هناك حاجة الى وزارة للاسكان تتوسط بسعر مرتفع جدا بين المواطن ومسكنه · يجب تسليم الاراضي للاشخاص ، واعفاء مواد البناء من الضرائب ، من اجل جذب مستثمرين لبناء مساكن للايجار ··· وبهذه الطريقة، سيتحرر المواطن من التعلق بالنظام ،الامر الذي احدثه حكم المعراخ طوال اعوامه من اجل الاحتفاظ بالحكم : سيكون هناك تدخل ادنى من جانب الحكومة في التطورات الاقتصادية ، وستمنح حرية المبادرة للاشخاص والشركات ، من اجل البناء والتطوير وربح المال ثم دفع ضرائب كثيرة · واعتقادي هو ان مساكن للايجار هي الحل الوحيد لانتقال العمال من مكان عمل الى آخر » · (المصدر نفسه) ·

وبالنسبة للبند الثاني في برنامج « الليكود » الاقتصادي ، اي كبح التضخم المالي بواسطة تقليص ميزانيات الحكومة فقد ذكر ارليخ انه اذا استمرت نسبة التضخم الحالي من ٤٠ـ٥٠٪ في السنة، فسيحدث في اسرائيل انهيار اقتصادي وبطالة جماهيرية · « سنحارب التضخم سواء بواسطة تقليص نفقات الحكومة او بواسطة خفض مستوى المعيشة والاستهلاك الفردي والعام خلال السنتين المقبلتين على الاقل · وعلى المواطنين